

جزر المارشال تعلق الجرس وتقاضي القوى النووية

جزر مارشال دولة تقع على المحيط الهادي الغربي وتحتضن اهم القواعد العسكرية الأمريكية ، كانت تلك الجزر خاضعة لوصاية الأمم المتحدة وتدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى نالت إستقلالها عام 1986.

تعرضت دولة جزر المارشال خلال الإدارة الأمريكية لأخطر الكوارث البيئية نتيجة اجراء 67 اختباراً نووياً خلال الأعوام من 1946 وحتى عام 1958 كان آخرها اختبار أول قنبلة هيدروجينية أدى إلى تدمير جزيرة يوغيلاب وأعلنت جزر المارشال الأكثر تلوثاً إشعاعياً من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1958.

الجدير ذكره أن دولة جزر المارشال تعتمد اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة الأمريكية للبقاء على قيد الحياة اقتصادياً ، وتستخدم الدولار كعملة لها ، ورغم تلك المعطيات إلا أنها قررت التقدم بدعوى بمواجهتها أمام المحكمة الفيدرالية لولاية سان فرانسيسكو وبذات الوقت تقدمت بدعوى بمواجهة القوى النووية في العالم أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي مطالبة أياها الوفاء بالتزاماتها بالتفاوض لنزع السلاح النووي نهائياً من العالم معتبرة أن عدم وفاء تلك الدول بالتزاماتها مدة تزيد على أربعة عقود يعتبر خرقاً للمعاهدة.

استندت جزر المارشال في مقاضاة الدول الأعضاء في ال NPT (أميركا، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا) إلى الالتزامات الواردة في المادة السادسة من اتفاقية منع الانتشار والتي نصت على أن "تتعهد الدول النووية بالاستمرار في المفاوضات في ما بينها لاتخاذ الإجراءات الفعالة المتعلقة بإيقاف سباق التسلح النووي ، والعمل على نزع هذه الأسلحة من خلال معاهدة نزع اسلحة نووية عامة وكاملة تحت إشراف دولي" ، واستندت في مقاضاة الدول غير الأطراف في المعاهدة كل من (إسرائيل ، الهند ، وباكستان) إلى ما يقتضيه العرف الدولي.

اليوم والعالم يحتفل باليوم العالمي للإلغاء التام للأسلحة النووية، فإن منطقة الشرق الأوسط احوج ما تكون من أي وقت مضى لضبط التسلح والحفاظ على الأمن الإقليمي ، ويستدعي ذلك الانتقال من مربع الحوار إلى مربع اتخاذ مواقف قانونية ضد سياسة الردع النووي التي تنتهجها إسرائيل ، وممارسة الضغط الدولي لدفع إسرائيل للانضمام إلى اتفاقية منع انتشار السلاح النووي وإخلاء ترسانتها التي تزيد على خمسمائة رأس نووي. والسؤال هل تتخذ الأردن أو مصر خطوات جريئة بالإنضمام إلى الدعوى المقامة من قبل دولة جزر المارشال؟ على اعتبار انهما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان تمتلكان الصفة القانونية والمصلحة لمقاضاة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لعرقلة المفاوضات الخاصة بإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ختاماً ، أجد أن الفرصة الآن مواتية لإعادة وضع مبادرة إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي على طاولة المفاوضات والاستفادة الاتفاق الأمريكي الإيراني كمفتاح لنجاح تلك المفاوضات لا سيما وإن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة الثقة بسياسياتها ومواقفها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

المحامية منى مخامرة

منسقة الدول العربية لشبكة

برلمانيين من أجل منع انتشار السلاح النووي